النهار

Annahar Research & Creativity

Insights

بعلبك - الهرمل

بين التهميش التاريخي واقتصاد النفوذ:

كيف تشكّل الواقع المعيشي في ظلّ غياب الدولة؟

روي أبو زيد

دراسة تحليلية

مقدمة

تُختزل أزمة بعلبك - الهرمل اليوم في مشهدٍ واحد: منطقة غنية بمواردها الزراعية والبشرية والطبيعية، لكنها غارقة في الفقر والبطالة وانعدام الفرص. هذا التناقض ليس طارئًا، بل هو نتيجة مسار تاريخي طويل من التهميش الرسمي، تزامن لاحقًا مع صعود قوى الأمر الواقع، وعلى رأسها "حزب الله"، التي ملأت جزءًا من الفراغ، لكن وفق قواعد خاصة أعادت تشكيل الاقتصاد والمجتمع في المنطقة.

من "أهراءات روما" إلى الأطراف المنسية

عُرِفت منطقة بعلبك-الهرمل تاريخيًا بأنها واحدة من أهم المناطق الزراعية في المشرق. فخلال الحقبة الرومانية، كانت سهول البقاع تُعرف بـ"أهراءات روما" بسبب إنتاجها الضخم من القمح والحبوب، مستفيدة من خصوبة الأراضي ووفرة المياه ووقوعها على خط تجاري يربط الداخل السوري بالساحل اللبناني.

لكن مع قيام دولة لبنان الكبير عام 1920، بدأت تتشكل معادلة اقتصادية جديدة تمحورت حول بيروت وجبل لبنان، فيما تُركت الأطراف، ومنها بعلبك-الهرمل، خارج أولويات التنمية الحديثة. ورغم اعتماد السكان على الزراعة والتجارة وتربية المواشي، بقيت المنطقة تعاني من ضعف البنى التحتية وغياب المشاريع الصناعية والاستثمارية.

وخلال مرحلة الاستقلال، استمرت الزراعة التقليدية كالمشمش والقمح والبطاطا والكرمة والتبغ في تشكيل العمود الفقري للاقتصاد المحلي، إلا أنّ غياب الدعم الرسمي وتراجع الأسعار وتحوّل الاقتصاد اللبناني نحو الخدمات والمصارف والسياحة، جعل البقاع الشمالي أكثر هشاشة وعزلة.

منطقة غنيّة... واقتصاد فقير

رغم أنّ محافظة بعلبك - الهرمل هي أكبر محافظة في لبنان وتشكل حوالي 20% من مساحة البلاد، فإنها تُعد من أكثر المناطق حرمانًا نتيجة عقود من التهميش وضعف التنمية.

أبرز المؤشرات

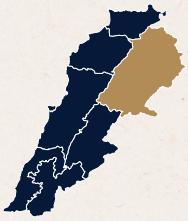

20%

من مساحة لبنان

أكبر محافظة لبنانية من حيث المساحة.

+ 60%

نسبة الفقر

تجاوزت في بعض قرى البقاع الشمالي خلال السنوات الأخيرة.

+ 40%

بطالة الشباب

تخطّت نسبة البطالة بين الشباب 40%.

تحديات رئيسية

- غياب شبه كامل للمصانع الكبرى.
- محدودية فرص الاستثمار.
- ضعف المؤسسات الإنتاجية.
- استمرار التفاوت التنموي مقارنة ببقية المناطق.

الخلاصة

وفرة الموارد الطبيعية والبشرية لم تُترجم إلى تنمية اقتصادية، نتيجة التهميش التاريخي وضعف الاستثمار في البنية الإنتاجية.

الزراعة بين الإهمال و"البترول الأخضر"

منذ عشرينات القرن الماضي، بدأت زراعة الحشيشة (القنب الهندي) بالانتشار تدريجيًا خلال فترة الانتداب الفرنسي، قبل أن تتحول بعد اندلاع الحرب الأهلية عام 1975 إلى العمود الفقري للاقتصاد المحلي.

العشرينات

بدايات الانتشار

بدأت زراعة الحشيشة (القنب الهندي) بالانتشار تدريجيًا خلال فترة الانتداب الفرنسي.

1975

تحول جذري

مع اندلاع الحرب الأهلية، أصبحت الزراعة أحد أهم مصادر الدخل المحلي في ظل انهيار مؤسسات الدولة.

1985 – 1983

حمّى الأفيون

اتجه عدد كبير من المزارعين إلى زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون لارتفاع أرباحه وسهولة تهريبه.

الثمانينات

مركز إقليمي للمخدرات

تحولت بعلبك - الهرمل إلى مركز إقليمي لتجارة المخدرات، مع تهريب آلاف الأطنان سنويًا عبر المعابر غير الشرعية.

"البترول الأخضر"

لم تكن زراعة الحشيشة خيارًا، بل أصبحت وسيلة بقاء لآلاف العائلات في ظل غياب البدائل الاقتصادية.

إقتصاد الضرورة

مع غياب البدائل الاقتصادية، انتشرت زراعة الحشيشة والتهريب عبر الحدود، ليس كخيار، بل كوسيلة للبقاء.

- زراعة الحشيشة
- التهريب عبر الحدود
- دخل سريع ومغرٍ
- مصدر رزق لآلاف العائلات

نتائج هذا الواقع

رسّخ هذا الواقع نمطًا اقتصاديًا هشًا وغير مرتبط بالدولة، ما جعل المنطقة أكثر عرضة للتقلبات الأمنية والسياسية.

- اقتصاد هشّ ومعزول عن الدولة
- خارج إطار القوانين والمؤسسات
- تقلبات أمنية وسياسية مستمرة
- غياب التنمية الاقتصادية المستدامة

اقتصاد هشّ وهجرة مزمنة

إقتصاد هشّ

لم تتطور في بعلبك - الهرمل الصناعة أو السياحة أو حتى الزراعة الحديثة بالشكل الكافي، فالمؤسسات الاقتصادية بقيت صغيرة ومحدودة الإمكانات.

أكثر من

%93

من المؤسسات في البقاع توظّف أقل من خمسة أشخاص، فيما تكاد تغيب الشركات الصناعية الكبرى.

هجرة متتالية

شهدت المنطقة موجات هجرة متتالية نحو ضواحي بيروت منذ خمسينات القرن الماضي وستيناته، نتيجة الفقر وضعف التنمية وغياب فرص العمل.

ساهمت هذه الهجرة لاحقًا في تشكّل أحزمة البؤس حول العاصمة.

موارد ضخمة... خارج الخريطة

رغم امتلاك المنطقة موارد طبيعية وسياحية ضخمة، من قلعة بعلبك إلى مهرجانات بعلبك الدولية ونهر العاصي، بقيت خارج الخريطة السياحية الفعلية للبنان.

لم تُنشأ منتجعات كبرى أو مشاريع سياحية قادرة على خلق دورة اقتصادية مستدامة، فيما يرى كثيرون أن الواقع الأمني وهيمنة السلاح والنفوذ الحزبي شكّلا عوامل طاردة للاستثمار والسياحة.

مشروع الزراعات البديلة:
ملايين ضائعة وفشل الدولة

بعد اتفاق الطائف، حاولت الدولة اللبنانية بالتعاون مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة إطلاق مشروع "الزراعات البديلة" بهدف إنهاء زراعة الحشيشة واستبدال محاصيل شرعية بها ، ورُصدت عشرات ملايين الدولارات لهذه المشاريع، إلا أنّها انتهت إلى الفشل.

فالبدائل الزراعية لم تستطع منافسة الأرباح الضخمة التي تحققها زراعة الحشيشة، كما ضاعت الأموال بين الفساد والمحسوبيات والتجاذبات السياسية.

فضيحة وزير الزراعة السابق
علي عجاج عبدالله

أثيرت اتهامات مرتبطة بسرقة الأبقار المدعومة ضمن مشروع دعم الإنتاج الحيواني في البقاع، قبل أن يُحال الملف إلى القضاء.

ما عزّز شعور الأهالي بأن مشاريع التنمية تحولت إلى باب للهدر بدل أن تكون فرصة فعلية للإنقاذ الاقتصادي.

الواقع الاقتصادي مرتبط بالقرار السياسي

يؤكد ابن منطقة بعلبك - الهرمل وأمين سر اتحاد جمعياتها مرحب حميّة في حديث إلى "النهار":

جذور الأزمة تعود إلى ما بعد اتفاق الطائف، أي منذ تسعينات القرن الماضي.

كان من المفترض إطلاق مشروع زراعي بديل لزراعة الحشيشة، لكنه لم يُطبّق فعليًا بسبب القرار المرتبط بالوصاية السورية آنذاك.

المزارعون كانوا يعتمدون على هذه الزراعة لتأمين معيشتهم، في ظل غياب أي بدائل حقيقية.

بعد اتفاق الطائف، طُرح مشروع الزراعة البديلة بدعم من الأمم المتحدة بهدف تعويض المزارعين، لكن هذه المشاريع ضاعت ضمن التسويات السياسية بين الأحزاب، وكان الثمن يدفعه المزارع والطبقات الفقيرة.

"حزب الله":
من ملء الفراغ إلى تكريس اقتصاد النفوذ

مع توسّع نفوذ "حزب الله" منذ ثمانينات القرن الماضي، دخلت المنطقة مرحلة جديدة. فقد أنشأ الحزب شبكة خدمات اجتماعية موازية شملت التعليم والاستشفاء والمساعدات المالية، ما جعله بالنسبة إلى كثيرين بديلاً عملياً من الدولة الغائبة.

شبكة خدمات موازية

برز دور "جهاد البناء" ومؤسسات أخرى تابعة للحزب في تنفيذ مشاريع زراعية وإنمائية وصحية وخدماتية، مستفيدة من غياب الدولة وضعف مؤسساتها. ومع الوقت، تحولت هذه المؤسسات إلى قوة نفوذ فعلية داخل المنطقة، خصوصاً في ظل تراجع الإدارات الرسمية وعجزها عن تقديم الخدمات الأساسية.

مشاريع إنمائية وزراعية | خدمات اجتماعية | تعليم وتربية | صحّة واستشفاء | مساعدات مالية

تكريس اقتصاد ريعي

هذا الدور، رغم أهميته في تخفيف بعض الأعباء، لم يُترجم إلى تنمية اقتصادية مستدامة، بل على العكس، ساهم في تكريس اقتصاد ريعي يعتمد على الرواتب والمساعدات، بدل الإنتاج والاستثمار، ما حدّ من نشوء قطاع خاص مستقل.

توسّع الاقتصاد غير الرسمي

في ظل هذا المشهد، توسّع الاقتصاد غير الرسمي ليشمل شريحة واسعة من السكان. فالتهريب، والتجارة غير النظامية، والزراعات الممنوعة، أصبحت مكوّنات أساسية في الدورة الاقتصادية المحلية.

زراعات ممنوعة | تهريب | تجارة غير نظامية

كلفة عالية وعزلة أعمق

هذا الاقتصاد، رغم أنه يوفّر دخلًا سريعًا، يحمل كلفة عالية: فهو يعمّق عزلة المنطقة عن الاقتصاد الوطني، ويجعلها أكثر هشاشة أمام أي تغيّر أمني أو سياسي، ويمنع قيام مؤسسات اقتصادية شرعية قادرة على خلق فرص عمل مستقرة.

> **ويشير حميّة إلى أنّ الواقع السياسي في بعلبك-الهرمل كان خاضعًا لهيمنة الثنائي الشيعي، أي حركة "أمل" و"حزب الله"، تحت غطاء سوري، معتبرًا أنّ هذا الواقع لم يُترجم إلى دعم فعلي للزراعة، بل تُرك الناس لمصيرهم، ما أدى إلى فشل مشروع الزراعة البديلة رغم دخول ملايين الدولارات التي لم تصل إلى مستحقيها.**

ويقول إنّ الآمال كانت كبيرة بعد تحرير الـ٢٠٠٠ بأن تبدأ مرحلة إنماء اقتصادي، خصوصًا في المناطق الشيعية ومنها بعلبك-الهرمل، التي قدّمت عددًا كبيرًا من الشهداء. لكنّ هذه الآمال لم تتحقق، إذ جرى استغلال البلديات والمؤسسات الرسمية لمصالح حزبية ضيّقة.

ويشدّد حميّة على أنّ أي مشروع اقتصادي أو نشاط سياسي كان يحتاج إلى موافقة الأحزاب النافذة، سواء عبر مؤسسات الدولة أم البلديات، ما أدّى إلى إقصاء المستقلين ومن يفكّرون خارج الإطار الحزبي والطائفي.

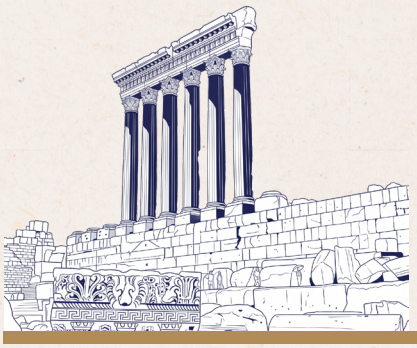

بعلبك...
بين القلعة الأثرية والقلعة الحزبية

رغم الشهرة العالمية لـ"مهرجانات بعلبك الدولية"، تحوّلت المدينة تدريجيًا، في نظر كثيرين، من قلعة ثقافية وسياحية إلى "قلعة حزبية" مرتبطة بصورة المقاومة والسلاح أكثر من ارتباطها بالثقافة والسياحة.

ويقول منتقدون إنّ أي مشروع اقتصادي أو سياحي كبير كان يصطدم بالواقع الأمني والسياسي القائم، ما حال دون تطوير المنتجعات والمرافق السياحية والبنى الاستثمارية التي كان يمكن أن تحوّل المنطقة إلى مركز اقتصادي حيوي.

الحروب والانهيار المستمر

2005

يتابع حميّة أنّ الأوضاع تفاقمت بعد عام 2005، إذ بقي القرار السياسي والانتخابي بيد القوى الشيعية المهيمنة، في ظل وجود سلاح يفرض نفوذه في المنطقة، مشيرًا إلى أنّ البنية العشائرية تراجعت كذلك لمصلحة الهيمنة الحزبية..

2006

ويلفت إلى أنّ حرب تموز/يوليو 2006 تسببت بدمار كبير في المنطقة، فضلًا عن سقوط عدد من الضحايا، وقد استفاد بعض السكان من إعادة الإعمار، لكن ذلك لم يؤدِّ إلى تنمية مستدامة.

التدخل في الحرب السورية

ويضيف أنّ تدخل "حزب الله" في الحرب السورية لاحقًا جعل المنطقة أكثر توترًا وخطورة، بسبب ربطها بصراعات إقليمية.

2024

وفي سياق متصل، يقول إنّ الحرب الأخيرة التي شهدها لبنان عام 2024 أدّت إلى دمار واسع في المنطقة، إذ طال القصف مئات الوحدات السكنية وسقط عدد كبير من الضحايا، معتبرًا أنّ ذلك فاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية.

الوضع الحالي كارثي جدًا

ويصف حميّة الوضع الحالي بالـ"كارثي جدًا"، لافتًا إلى أنّ نسب الفقر مرتفعة، والبطالة شبه شاملة، ولا توجد وظائف أو مصانع أو دعم حقيقي للزراعة.

المساعدات بين الانتقائية والزبائنية

في قلب النقاش الدائر، تبرز مسألة توزيع المساعدات. إذ يرى كثيرون أنّ الدعم الذي يقدّمه "حزب الله" لا يقوم على معايير اجتماعية شاملة، بل يرتبط بدرجات القرب أو التأييد السياسي. هذا النمط يندرج ضمن ما يُعرف بالزبائنية، إذ تتحوّل المساعدات إلى أداة لتعزيز الولاء.

ومن هذا المنطلق، يعتبر مختار بلدة حزين في منطقة بعلبك-الهرمل، مهدي الضيقة، أنّ هذه المنطقة ممثَّلة بعشرة نواب، إلا أنّها تعاني من إهمال مزمن، مشيرًا إلى أنّه منذ ثمانينات القرن الماضي وُضع لها مخطط تحت شعار خزّان المقاومة بهدف إفقارها وتجنيد أبنائها.

ويضيف في حديث إلى "النهار" أنّ "حزب الله" يتغذّى على بيئة فقيرة، لا على مجتمع مزدهر اقتصاديًا، معتبرًا أنّ المنطقة وُضعت تحت خط الفقر بهدف استخدامها في صراعات تخدم المشروع الإيراني في لبنان .كما يشير إلى أنّ أهالي بعلبك-الهرمل يتطلعون إلى الانخراط في مؤسسات الدولة، لكنّ فرص التوظيف غالبًا ما ترتبط بالانتماء السياسي.

وتوازيًا، ينوّه الضيقة بتشريع زراعة الحشيشة لما يمكن أن توفّره من دورة اقتصادية، معتبرًا أنّ تنظيم هذه الزراعة قانونيًا قد يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي في المنطقة ولبنان عمومًا.

بعلبك-الهرمل تمتلك كل المقومات لتكون مركزًا سياحيًا واقتصاديًا مزدهرًا، لكن استمرار الواقع الأمني والسياسي، وهيمنة النفوذ الحزبي، وتراجع الاستثمار والتنمية، أبقاها في دائرة الفقر والتهميش.

برنامج "أمان" ومحاولة استعادة دور الدولة

أثبتت التجارب المتكررة أنّ الحلول الأمنية وحدها لم تنجح في إنهاء الظاهرة. فكلّما أُتلفت المحاصيل، عاد المزارعون إلى زراعتها في الموسم التالي، لأنّ الأسباب الحقيقية بقيت قائمة: الفقر، البطالة، غياب البنى التحتية، وانعدام الثقة بالدولة.

أزمة المخدرات في بعلبك والهرمل ليست مجرد قضية جنائية، بل هي انعكاس مباشر لفشل النموذج التنموي اللبناني في احتواء الأطراف والمناطق المهمّشة. ولذلك، فإنّ أي معالجة جدية لهذا الملف تتطلب خطة شاملة تقوم على التنمية الاقتصادية الحقيقية، وإقامة مشاريع إنتاجية مستدامة، وربط المنطقة بمؤسسات الدولة، لا الاكتفاء بالمداهمات الموسمية والحلول المؤقتة.

وفي ظل استمرار هذا الواقع، يبقى "الذهب الأخضر" بالنسبة إلى كثيرين خياراً قاسياً، لكنه الخيار الوحيد المتاح للبقاء.

أهداف برنامج "أمان"

- استهداف الأسر الأكثر فقرًا
- تقديم مساعدات نقدية شهرية
- اعتماد معايير واضحة وعادلة
- تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة

> ينتقد مرحب حميّة أداء الوزارة في ما يتعلق بهذا البرنامج، قائلًا إنّ التطبيق يشوبه خلل كبير، خصوصًا أنّ المساعدات لم تصل إلى جميع المستحقين، فيما استفاد منها أشخاص غير محتاجين، لكنهم منتسبون أو مؤيدون لـ«حزب الله» في المنطقة، ناهيك بأنّ مسؤول البرنامج في بعلبك-الهرمل عيّنه الحزب.

العفو العام بين العدالة والسياسة

يُعتبر ملف العفو العام من أكثر الملفات حساسية في البقاع الشمالي، وقد شكّل لسنوات مطلبًا أساسيًا لدى آلاف المطلوبين الذين عاشوا خارج إطار الدولة بسبب مذكرات توقيف تتعلق بزراعة الحشيشة أو الاتجار بها أو مخالفات أمنية مرتبطة بسنوات الحرب والفوضى.

ومع إقرار العفو العام، طُويت صفحة قانونية شائكة بالنسبة إلى شريحة واسعة من أبناء المنطقة، وبرزت الآمال بعودة المطلوبين إلى كنف الدولة وإنهاء سنوات الملاحقة والخوف. إلا أن إقرار القانون لا يعني انتهاء الملف، إذ يبقى التحدي في آلية تطبيقه، وتحديد الجرائم التي يشملها، ومعالجة أوضاع من لا تنطبق عليهم أحكامه.

ويُطرح العفو أيضًا في سياق أوسع من المصالحة الداخلية، إذ يرى وجهاء المنطقة وفعالياتها أن معالجة هذا الملف يجب أن تفتح الباب أمام إعادة دمج المطلوبين في مؤسسات الدولة، بالتوازي مع توفير بدائل اقتصادية للمناطق التي ارتبطت زراعة الحشيشة فيها بظروف معيشية صعبة وغياب فرص العمل.

في المقابل، تبقى الدولة أمام تحدي التوفيق بين مقتضيات العفو ومتطلبات مكافحة المخدرات والالتزامات الدولية، خصوصًا أن الاتجار بالمخدرات يُنظر إليه كملف أمني يتجاوز الحدود اللبنانية.

لذلك، ينتقل النقاش بعد إقرار العفو من المطالبة به إلى كيفية تنفيذه، ومدى قدرته على تحقيق المصالحة وإعادة الثقة بالدولة، من دون أن يتحول إلى غطاء للجرائم الكبرى أو الاقتصاد غير الشرعي.

الأبعاد الرئيسية للملف

بُعد وطني	بُعد سياسي	بُعد قانوني	بُعد اقتصادي	بُعد اجتماعي وإنساني
تحويل العفو إلى خطوة فعلية تعيد المطلوبين إلى مؤسسات الدولة وتعزز الثقة بها.	ضمان ألا يبقى تطبيق القانون خاضعًا للتجاذبات والأولويات السياسية.	التمييز بين الجرائم التي يشملها العفو والجرائم الكبرى التي تبقى خارج نطاقه.	معالجة الظروف التي دفعت إلى زراعة الحشيشة وتوفير بدائل اقتصادية مستدامة.	إنهاء سنوات القلق والملاحقة عن آلاف العائلات وفتح صفحة جديدة أمام المطلوبين المشمولين بالعفو.

أي معالجة جذرية للملف تتطلب شجاعة سياسية ورؤية وطنية تضع مصلحة الناس والإنماء والاستقرار فوق الحسابات الضيقة والضغوط الخارجية.

بين الحل الأمني والتنمية الغائبة

أثبتت التجارب المتكررة أنّ الحلول الأمنية وحدها لم تنجح في إنهاء الظاهرة. فكلّما أُتلفت المحاصيل، عاد المزارعون إلى زراعتها في الموسم التالي، لأنّ الأسباب الحقيقية بقيت قائمة: الفقر، البطالة، غياب البنى التحتية، وانعدام الثقة بالدولة.

الأسباب الحقيقية المستمرة

- العودة إلى الزراعة في كل موسم
- الفقر
- البطالة
- غياب البنى التحتية
- انعدام الثقة بالدولة

أزمة المخدرات في بعلبك والهرمل ليست مجرد قضية جنائية، بل هي انعكاس مباشر لفشل النموذج التنموي اللبناني في احتواء الأطراف والمناطق المهمّشة.

خطة المعالجة الشاملة المطلوبة

لذلك، فإنّ أي معالجة جدية لهذا الملف تتطلب خطة شاملة تقوم على:

تنمية اقتصادية حقيقية

مشاريع إنتاجية مستدامة

ربط المنطقة بمؤسسات الدولة

حلول دائمة بدل المبادرات الموسمية

وفي ظل استمرار هذا الواقع، يبقى «الذهب الأخضر» بالنسبة إلى كثيرين خياراً قاسياً، لكنه الخيار الوحيد المتاح للبقاء.

واقع مأزوم بلا أفق واضح

تتجلّى اليوم نتائج هذا المسار بوضوح: بطالة مرتفعة، فقر مدقع، ضعف في الخدمات الأساسية، وصعوبة في تأمين أبسط مقومات الحياة.

فالزراعة لم تعد كافية، والاقتصاد غير الرسمي محفوف بالمخاطر، والمساعدات الحزبية أو الرسمية لا تشكّل حلًا مستدامًا.

إنّ أزمة بعلبك-الهرمل ليست مجرد أزمة فقر، بل هي أزمة نموذج اقتصادي كامل. فبين التهميش التاريخي و"اقتصاد النفوذ" الذي كرّسته قوى الأمر الواقع، تراجعت فكرة الدولة كضامن للحقوق والخدمات.

نحو حل مستدام

- استثمار في البنى التحتية
- دعم للزراعة والصناعة
- تطوير السياحة
- ضبط الاقتصاد غير الشرعي
- تحرير الاقتصاد من منطق الولاء السياسي والحزبي

ويؤكد المختار الضيقة أنّ أبناء المنطقة يؤيدون الدولة ومؤسساتها، ويريدون أن تكون هي المرجعية الوحيدة، مشددًا على أنّ المطلوب هو حضور فعلي للدولة وفرض هيبتها وضبط أي سلاح خارج إطارها.